إعادة تشكيل المحيط الحضري المقدسي قلب الدولة الفلسطينية

راسم خمايسي*

مقدمة

كَثُر الحديث عن فكرة تحوُّل رام الله - البيرة إلى عاصمة للدولة الفلسطينية وخصوصًا بعد توطّن مؤسسات السلطة الفلسطينية فيها منذ سنة ١٩٩٤ م؛ وبعد أن أصبح مصير القدس يتقرر فيها؛ فضلاً عن إقامة الجدار الفاصل الذي قطع القدس عن امتدادها الحضري المغذي لها، والمتمثل في رام الله شمالاً وبيت لحم جنوبًا. لكن وفي مقابل ذلك، لا يزال المطلب الفلسطيني مدعوماً من الشرعية الدولية هو أن تكون القدس العربية (الشرقية) عاصمةً للدولة الفلسطينية وقلبها الجيوسياسي، والروحي، والاقتصادي، والثقافي؛ وإعادتها لتكون المركز كما كانت قبل سنة ١٩٤٨ م.

أما فيما يتعلق بالقدس، فقد حدثت فيها خلال القرن الأخير تحولات في مركزيتها الحضرية والجيوسياسية، وتحولت من مدينة صغيرة إلى ميتروبولين مبتور متصارَع عليه (خمايسي، ١٩٩٧) بعد أن كانت واضحة الهوية والمعالم والانتماء، وأصبحت «محيطًا حضريًا» (Urbanized Region) مركبًا من عدة حاضرات.[1]

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن بعض التساؤلات التالية: كيف حدث التطور الحضري القدس الكبرى خلال النصف الأخير من القرن العشرين وحتى اليوم؟ ما هي العلاقة التي نشأت بين مدينة القدس ورديفها، من المدن والقرى الثانوية؟ وكيف تطورت المدن المحاذية لتتحول إلى مراكز حضرية ثانوية في المحيط الحضري المقدسي، وربما منافسة للقدس؟ وهل تستطيع رام الله أن تكون بديلةً عن القدس؟ وذلك من خلال استعراض التطور الحضري لمدينة القدس خلال القرن العشرين بالتركيز على الفترة بعد سنة ١٩٦٧ م، وخصوصًا في العقد الأخير، بما في ذلك تأثير الجدار الفاصل على وضع المحيط الحضري المقدسي ومكانته ونسيجه.

أما فرضيات هذه الدراسة، فأهمّها أن تشكيل المحيط الحضري المقدسي يشمل عدة حواضر ومراكز حضرية ثانوية تشكل أساسًا لإعادة تنظيم هذا المحيط، ليشكّل بدوره قلب الدولة الفلسطينية؛ تليها فرضية أن المنافسة التي حدثت بين المراكز الحضرية في محيط القدس خلقت واقعًا مرحليًا قابلاً للتعديل من خلال تشكيل تكامل بين هذه المراكز الثانوية، إذ يتم هذا التعديل عن طريق تصحيح التطور المبتور والمشوّه في محيط القدس والذي نشأ في حالة الصراع على المدينة؛ أما الفرضية الأخيرة فتتلخص في أن حاضرة رام الله لا تشكل بديلاً عن القدس، بل هي جزء من المحيط الحضري المقدسي الفلسطيني.

اعتُمد في عرض تكوين النسيج الحضري لمدينة القدس وعلاقتها مع محيطها وفي التحليل على اتّباع المنهجية التطورية التحليلية وفهم المركبات لهذا النسيج الحضري والعوامل والمؤثرات التي شكّلته. فتكوين النسيج الحضري هو نتاج عملية تحضّر (Urbanization) ومدنية (Urbanism) تمر بها معظم المدن، بما في ذلك القدس، ولكن واقع القدس ومحيطها تطور في أوضاع جيوسياسية وحالة تحضّر، ميّزته عن سائر الميتروبولينات والمراكز الحضرية التي تحوّلت إلى قلب في الدولة القطرية (Khamaisi, 2006).

تقسم الدراسة إلى أربعة أقسام، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة. تتناول في القسم الأول الإطار النظري للدراسة؛ ويستعرض القسم الثاني، واصفًا ومحللاً، عمليةَ تحضّر محيط القدس؛ ويعالج القسم الثالث كيفية تعزيز حاضرة رام الله في محيط القدس؛ ويعرض القسم الرابع العلاقة المشوّهة في المحيط الحضري؛ وفي الخاتمة تلخيص واستنتاجات للدروس والعبر من عملية تطور المحيط الحضري المقدسي، وإشارة إلى سياسات مُقترحة لتعديل تنظيم الحيّز والمحيط الحضري المقدسي وإعادتهما.

إطار نظري عام

ترافق عملية نشوء الدولة القومية/القطرية تحويل إحدى المراكز الحضرية فيها إلى المركز والقلب والعاصمة، بحيث ينشأ هذا المركز نتيجة تركّز مؤسسات الحكم والإدارة والثقافة والاقتصاد وتوطّنها فيه (Amirahmadi and El-Shakhs, 1993). وتتميز أجزاء

* مخطط مدن وجغرافي فلسطيني، أستاذ في جامعة حيفا.

من هذه المراكز بامتلاكها تقاليد حضرية طويلة، وتنشأ أُخرى مع تحويل المدينة إلى عاصمة. فعلى سبيل المثال تشكّلت كلاً من تل أبيب وعمان كمركزين حضريين مع عملية تشكّل دولة إسرائيل، والمملكة الأردنية الهاشمية، بينما تُعتبر كلاً من القاهرة ودمشق وبغداد مراكز حضرية ذات تقليد حضري كبير. أما القدس فتتميز بأنها مدينة ذات تقليد حضري، لكنها لم تكن عاصمة سياسية لدولة قطرية، بل كانت تابعة لمراكز حضرية متنوعة شكّلت في مراحل زمنية متعددة مراكز سياسية في الدولة الإسلامية. ومع تحويل المدينة إلى قلب ومركز جيوسياسي تبدأ عملية التحضّر معتمدة على التحوّل الديموغرافي، الذي يعتمد على الزيادة الطبيعية للسكان وهجرة إيجابية من القرى والمدن الصغيرة إليها، يُصاحب ذلك عملية توسع المبنى الحضري للمدينة من خلال انزلاق المناطق المبنية إلى مناطق مفتوحة، توصل مع قرى محاذية، فتضمّها إلى المنطقة المبنية، وتصبح جزءًا من التوسع العمراني لهذه المدن (أبو صبحة، ٢٠٠٣)، ثم تمرّ هذه القرى هي الأخرى، بمرحلة تحضّر، وتصبح نوىً إضافية ثانوية للمدينة الأم. وكثيرًا ما تُقام أحياء سكن ومراكز اقتصادية في أطراف المدينة الأم لتصبح مراكز ثانوية تابعة للمركز الرئيسي ومرتبطة ومتصلة به. وصفت هذا النموذج التقليدي كثيرٌ من الأدبيات التي درست تطور المدن (Buck, et al., 2005)، وأشار جزء من هذه الأدبيات إلى تطور دائري حول المركز الأم، وتحول آخر من تطور دائري إلى تطور قطاعي على امتداد الطرق الرئيسية؛ وأشارت دراسات أُخرى إلى تطور المراكز الثانوية، بحيث يصبح المركز الحضري مشكّلاً من عدة مراكز بينها تكامل تواصل وتدرج، وفي حالات أُخرى يعتمد هذا التكامل والتدرج على الأفضليات النسبية والتنافسية لكل مركز (Brotchie, et. al. 1995). وتشير هذه الدراسات إلى أن تطور المدينة يمرّ في عدة مراحل حتى يصبح «محيطًا متحضرًا» (Urbanized Region)، مع بقاء بعض الجيوب التي لم تمر في مرحلة التمدن (Urbanized) رغم وجودها في المحيط. يكون في عملية التحضر وتشكيل محيط حضري كمرحلة متقدمة لتشكيل حواضر مدينية تكاملٌ بين التركيز السكاني، والتركيز الوظائفي، والتغيير البنيوي لسوق العمل والقوى العاملة، بما في ذلك تشكيل إدارات مناسبة لهذه الحواضر (Salet, et.al.2003)، مع ذلك نجد في حواضر متعددة وخصوصًا في الدول النامية عملية تحضّر مشوّه «False Urbanized»، ما يعني وجود تكدّس سكاني ووظائفي، داخل هذا المحيط الحضري أو الميتروبولين، ولكنه ما زال يفتقر إلى المراكز الاقتصادية والوظائفية التي تشع «Spread» لدفع عملية التنمية في أطراف المحيط الحضري، ومنها ينتشر النمو والتنمية إلى سائر الدولة (حيدر، ١٩٩٤). وهنا نشير إلى أن عملية نشوء المحيط الحضري تجري من خلال المرور بعدة مراحل تشكيل الحاضرة: الأولى عملية تمدن Urbanization؛ بعدها عملية ترييف Sub-Urbanization، أي يجري توزيع السكان خاصة الطبقة الوسطى التي تسعى للسكن في أحياء على أساس طبقي، ثم تحدث عملية تردّي في قلب المركز التقليدي والتاريخي؛ وبعد هذه المرحلة تحدث عملية عودة إلى قلب المركز الحضري التقليدي ما تعرف بظاهرة العودة إلى المدينة أي عودة الطبقة الوسطى إلى مركز المدينة وتجديده وتحديثه «Back to the City» وفي هذه المرحلة تحدث عملية «البرجزة» «Gentrification»، أو التحديث «Rehabilitation» (Van Den Berg, 1982). في المقابل تستمر عملية توسع المركز الحضري والحاضرة وتشمل قرى وبلدات مجاورة، حيث تبدأ خلال هذه المرحلة عملية نشوء مدن في الأطراف والتي تتحول إلى مراكز بعد أن كانت قرى صغيرة أو مدن قمرية، وتشير جزء من الأدبيات إلى تكوين هذا التمدن كمدينة إقليمية «Regional City» أو محيط حضري (Salet,et.al. 2003). ثم تبدأ عملية التنافس بين المركز التقليدي والمراكز الثانوية أو بين المدينة الرئيسة والمدن الأُخرى (Brotchie, et. al. 1995)، وخصوصًا في عهد العولمة وسرعة الانتقال بين المدن (Turok, 2005)، أما العوامل التي تؤثر في ذلك، فمنها: الفرص التنموية؛ التواصل مع شبكات المدن العالمية؛ الأفضليات النسبية والتنافسية لكل مدينة؛ الحكم والإدارة المحلية وعلاقتها مع الحكم المركزي؛ الموارد الكامنة في المدينة وكيفية استثمارها؛ توفر الضوابط والمعوقات الداخلية والخارجية التي تقف حائلاً أمام استثمار الموارد في المدينة.

إن معظم المدن العالمية حاليًا، هي عمليًا جزء من محيط حضري تتوفر فيه مراكز ثانوية، بينها التنافس والتكامل. والسؤال الذي يُطرح هل ما جرى إيجازه في الإطار النظري ينطبق على حالة القدس وعلاقتها مع رام الله ومدن فلسطينية أُخرى؟ وهل يمكن أن نطلق على منطقة القدس كمحيط حضري ويمكن تطويره بالاعتماد على هذا المفهوم الحضري، ليكون مركز الدولة الفلسطينية وقلبها؟ ولكي نتغلب على مظاهر التشوّه الحضرية التي نشأت في محيط القدس الحضري؟

عملية التحضر في القدس

تتميز القدس بأنها مركز وقلب ديني للديانات الموحّدة الثلاث. يشكّل هذا القلب مهبط قلوب الملايين. لكن رغم ذلك إلاّ أنها لم تتحول إلى مركز جيوسياسي إلا خلال القرن العشرين. إذ كان مركز سنجق القدس تابعًا للدولة العثمانية ومركزها استانبول. وكانت (أي القدس) حتى منتصف القرن التاسع عشر محضونة داخل السور الذي رفعه ورمّمه وحدّثه الخليفة العثماني سلمان القانوني. وحولها كانت قرى ومراكز حضرية صغيرة مرتبطة بها. وكان التنافس بين يافا والقدس على المركزية الحضرية في فلسطين. وقد ازدادت مركزية القدس بعد توطّن مؤسسات الانتداب البريطاني فيها القدس. بالإضافة إلى توطن المؤسسات العربية التي بدأت تُشَكل كالمجلس الإسلامي في القدس على سبيل المثال. وقد تسارعت عملية التحضر في القدس خلال فترة الانتداب نتيجة عدة عوامل. يمكن إيجازها:

- تشكيل بلدية القدس سنة ١٨٦٤.
- هجرة يهودية وتوطنها في القدس.
- قدوم تبشيريات مسيحية انتقلت من دول أوروبية إلى فلسطين وأقامت لها مؤسسات في القدس.
- زيادة عدد سكان القدس العرب نتيجة لزيادة عدد المواليد وزيادة الهجرة الإيجابية إليها.
- تحول القدس إلى مركز خدماتي لمنطقة القدس ولسائر فلسطين الانتدابية.
- اتساع فرص العمل في القدس. بما في ذلك تطور خدمات فيها تقدم لسكانها وللقرى والمدن المحيطة.

أدّت هذه العوامل إلى توسّع عمراني في القدس بما في ذلك إقامة أحياء خارج السور. وبدأ عمران القدس يمتد باتجاه الغرب والشمال (وليد. ١٩٩٧). وصاحبت عملية تحضّر القدس عمليةُ تحضر للقرى المحيطة بها. والتي اندمجت لاحقًا في حيّزها الحضري والبلدي. بالإضافة إلى الهجرة الإيجابية من منطقة الخليل إلى القدس. وهكذا أصبحت القدس قلب فلسطين الجيو سياسي والإداري وخصوصًا بعد فرض الانتداب على فلسطين. في المقابل نظرت الحركة الصهيونية إلى القدس كمركز ديني مهم ولكنها لم تأخذها كقلب. بل اختارت في البداية القرى الزراعية قلبًا للحركة الصهيونية وبعدها كانت تل أبيب.

إن وعي الحركة الصهيونية لحساسية القدس الدينية والقومية لدى العرب والمسلمين وواقع الصراع عليها دفعها للتركيز على تطوير قلب حضري جديد لها. وهو إقامة مدينة تل أبيب التي كانت حيًا في مدينة يافا الفلسطينية وانسلخت عنها سنة ١٩٢١. وبعد إقامة دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨ وتهجير معظم السكان العرب تحوّلت مدينة يافا إلى حيّ في مدينة تل أبيب. أما في القدس فقد ازداد عدد السكان اليهود فيها وساهموا في تسريع تحضرها (Khamaisi, et.al. 2007). ولكن لم تعلن الحركة الصهيونية الإعلان على القدس كعاصمتها؛ بل كانت الحركة الوطنية الفلسطينية هي أول من أعلن عن القدس كعاصمة للدولة العربية الفلسطينية. في أيلول/سبتمبر ١٩٤٨. وفي أعقاب الحرب. أعلنت القيادة الفلسطينية تشكيل «حكومة فلسطين» وحدّدت أن تكون غزة مقرّها المؤقت. ولكن عاصمة الدولة الفلسطينية هي القدس. أما دولة إسرائيل فأخذت قرارًا أن تكون القدس عاصمتها بعد أكثر من سنة من القرار الفلسطيني. حيث كان القرار الإسرائيلي في الخامس من كانوا الأول/ديسمبر ١٩٤٩ (Cohen, 2007).

شكّل قرار تقسيم فلسطين من قبل الأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ نقطة تحوّل في عملية التحضّر في القدس؛ حيث قسّمت فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية. أما القدس ومحيطها فقد أُعلن بشأنها أنها وضع خاص. لم يُنجز هذا القرار بحسب قرار التقسيم. بل جرى تقسيم المدينة. وخضعت منطقة القدس الغربية لدولة إسرائيل وخضعت القدس الشرقية لاحقًا للملكة الأردنية الهاشمية. الأمر الذي أعاق عملية التحضر والمدَنية في القدس الشرقية التي شملت البلدة القديمة قلب القدس التاريخي التقليدي.

استمر ذلك نحو تسعة عشر عامًا بين (١٩٤٨-١٩٦٧). تبعت القدس الشرقية خلال هذه الفترة. مدينةَ عمان التي أقيمت كقلب المملكة الأردنية الهاشمية ومركزها (أبو صبحة. ١٩٩٥)؛ كانت القدس الشرقية مركزًا ثانويًا في متوسط الضفة الغربية. ولكن تقع على حدودها. جغرافيًا؛ في المقابل. شملت القدس الغربية معظم الأحياء اليهودية التي أقيمت في منطقة غرب القدس. بالإضافة إلى قرى عربية فلسطينية هُجّر أهلها مثل المالحة. دير ياسين. لِفتا. وكانت تتبع تل أبيب التي شكّلت القلب الاقتصادي والإداري للدولة الجديدة. وبقيت تل أبيب كذلك. على الرغم من قرار إسرائيل إعلان القدس الغربية عاصمة لها. تباطأت عملية التحضّر في القدس خلال فترة التقسيم. وقتها. كانت المنظومة الحضرية (Urban System) في الضفة الغربية مُشَكِلَة

من القدس كمدينة مركزية تتبعها مدينة الخليل ونابلس ثم مدن أُخرى مثل بيت لحم، رام الله، جنين وطولكرم. كان هذا التدرج في المنظومة الحضرية تابعًا للمنظومة الحضرية في الأردن ومنفصلاً عن المنظومة الحضرية في قطاع غزة.

أما التحول السريع في عملية تحضر القدس الشرقية فكان بعد احتلالها سنة ١٩٦٧. رغم إعلان الحكومة الإسرائيلية ضم القدس الشرقية، والتي شملت حدود بلدية القدس الأردنية/الشرقية بالإضافة إلى مجموعة قرى ضُمَت إليها وأصبحت جزءًا منها، مثل شعفاط، بيت حنينا، كفر عقب، العيسوية، الطور، سلوان، صور باهر، أم طوبا، شرفات، رأس العمود، الثوري، جبل المكبر والسواحرة الغربية. كان الدافع الإسرائيلي وراء هذا الضم دافعًا جيوسياسيًا وإقليميًا، بحيث تضم أكبر مساحة أراضي في حدود القدس الإسرائيلية التي وصلت مساحتها تقريبًا إلى ١٢٦ ألف دونم لاحقًا.

رغم الضم الإسرائيلي للقدس الشرقية وتغير وضع سكانها إلى مقيمين في دولة إسرائيل، إلا إن أبوابها بقيت مفتوحة لهجرة إيجابية فلسطينية من منطقة الضفة الغربية وخصوصًا في العقدين الأولين لاحتلال القدس الشرقية وضمها إلى القدس الغربية، وذلك لتوفر فرص العمل في السوق الإسرائيلي. من الجدير بالذكر أن عملية الضم رافقتها إبطال وإلغاء بلدية القدس الشرقية ومجالس القرى التي ضُمَت إلى القدس، وفي إثر ذلك أصبحت القدس الشرقية تابعة لبلدية القدس الغربية الإسرائيلية، وأصبح الفلسطينيون في بلدية القدس «الموحدة» لا يوجد لهم مؤسسات بلدية عربية مستقلة تدير شؤونهم.

خلال الأعوام من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٧ (حتى انطلاقة الانتفاضة الأولى)، تسارعت عملية التحضر في القدس، والتي شملت توطن هجرة من جبل الخليل في البلدة القديمة ومحيطها، إقامة حي نسيبة في بيت حنينا لتوطين المهجرين من البلدة القديمة به بواسطة الحكومة الإسرائيلية، استثمار المغتربين المقدسيين الفلسطينيين على امتداد طريق رام الله القدس وخصوصًا في منطقة بيت حنينا، وهو ما طور ما يعرف باسم بيت حنينا الفوقى، وأقيمت أحياء مثل حي الضاحية، وحي الصمود بين الرام وبيت حنينا داخل حدود القدس. في المقابل بدأت عملية تحضر القرى نتيجة زيادة عدد السكان والفعاليات الاقتصادية بها. احتلال القدس عمليًا، أعاد إليها مركزيتها بين المدن الفلسطينية بعد أن تبعت عمان. فبعد احتلال القدس أقيمت مؤسسات إدارية وثقافية لخدمة أهلها، إضافة

شكل رقم ١: المحيط الحضري المقدسي في محيط الضفة الغربية

إلى مجمل أهل الضفة الغربية. من الجدير بالذكر أن الانتخابات البلدية في مدن الضفة الغربية لانتخاب مجلس بلدي ورئيس بلدية لم يشمل القدس الشرقية، وهو ما أدى إلى استمرار فقدان القيادة البلدية ونمو دور القيادات التقليدية القروية ورؤساء الحمائل، بالإضافة إلى قيادة الفصائل مثل فتح التي قادها المرحوم فيصل الحسيني وحولت القدس إلى مدينة مركزية وعاصمة في مرحلة التكوين، بعد أن كانت عاصمة في مرحلة الانتظار خلال مرحلة التقسيم (Cohen, 2007).

بدأت القرى خلال هذه المرحلة، بالتوسع نظرًا إلى استيعابها هجرة كبيرة من الضفة، وخصوصًا في شمال القدس مثل الرام، كفر عقب، بير نبالا، بيت حنينا الفوقى. لقد ربطت هذه القرى عمرانيًا بين القدس ورام الله التي تبعد عن البلدة القديمة في القدس نحو ٢٠ كم، ثم تحولت إلى مدن قمرية للقدس وساهمت في تسارع تحضرها. ظهر تفاوت خلال الانتفاضة الأولى بين القدس التي تخضع للقانون والحكم المدني الإسرائيلي وبين المدن والقرى الفلسطينية التي تخضع للحكم العسكري الإسرائيلي، وهو ما كان له أثر في حجم عمليات المقاومة وشدتها وشدة ردة فعل القوات الإسرائيلية لإخمادها. ومع أن القدس أصبحت المركز السياسي من خلال فعاليات بيت الشرق، الهيئة الإسلامية العليا، الغرفة التجارية، المسرح الوطني،

صدور صحف يومية مثل القدس، الأيام، ومجلات مثل البيادر، ثم تعيين منصب ممثل القدس عضوًا في اللجنة المركزية لفتح، إلا إن هذه المركزية السياسية لم تترجم إلى تطور حضري مميز. وبهذا استمرت القدس الشرقية تنمو كأطراف للقدس الغربية، مع أنها مركز حضري رئيسي للضفة الغربية.

كان التحول في التطور الحضري للقدس بعد سنة ١٩٩١، إذ بدأت عملية ضبط دخول الفلسطينيين من الضفة الغربية إليها. وقد تعمق هذا الضبط سنة ١٩٩٣ مع إقامة حواجز التفتيش العسكرية على مشارف القدس، وهو ما خلق حالة من الإغلاق على القدس، وساهم في إضعاف التطور الحضري للمدينة، وخصوصًا لأنه واكب تطبيق سياسات ديموغرافية، وتخطيطية وجغرافية من قبل بلدية القدس والحكومة الإسرائيلية، اللتان سعتا إلى ضبط التطور الحضري للقدس وتخطيطها على أساس أحياء صغيرة غير متواصلة، بحيث لا يمكن أن تتحول إلى مركز حضري فلسطيني مهم يستقطب فعاليات ووظائف بلدية أو قطرية.

أحكمت عملية إغلاق القدس أمام دخول الفلسطينيين من الضفة الغربية والاستثمارات الفلسطينية، بما في ذلك فعالياتهم ونشاطاتهم الاقتصادية بعد تشكيل السلطة الفلسطينية وتأسيسها سنة ١٩٩٤، حيث توطنت مؤسسات هذه السلطة المركزية في مدينة رام الله-البيرة التوأم، والمحاذية للقدس ثم توطنت بعض مؤسساتها الثانوية في مدن بيت لحم وبيت جالا وفي البلدات الكبيرة مثل الرام والعيزرية. أدى توطن السلطة الفلسطينية ومؤسسات الحكم إلى تسريع عملية التحضر في مدن رام الله البيرة وسائر المراكز الحضرية المحيطة بالقدس، في مقابل إبطائها في القدس، التي أصبحت تابعة وظائفيًا وسياسيًا لمدينة رام الله-البيرة، مع أن المطلب السياسي أن تكون هي عاصمة ا لدولة الفلسطينية ومركزها الحضري.

إن الفاحص لعملية التحضر في القدس ومحيطها يجد أنها طورت امتدادًا حضريًا طوليًا على امتداد طريق رئيسي تاريخي بلغ نحو ٤٠ كم، من بيت لحم جنوبًا حتى بيرزيت شمالاً (انظر شكل رقم ١)، وتقع على امتداد مركز مدن تتوسطها القدس، بالإضافة إلى نوى قرى قد مرت بمرحلة تمدن سريع، كما حدث في كثير من الدول النامية. حدث هذا التحضر السريع من دون تخطيط بل جرى بشكل عشوائي، تحت ضوابط إسرائيلية على توسعه أو استثمار أموال/موارد في توجيه هذا التطور، الذي حدث في حالة من الصراع والتناقض بين الحكم المركزي والبلدي الإسرائيلي وبين حاجات السكان الفلسطينيين. لذلك فإنه تحضر مشوّه بحيث لم ترافقه عملية تصنيع أو تغيير وظائفي، ثم إن عملية التحضر هذه لم ترافقها عملية تمدن، إذ اندمجت القرى داخل التوسع الحضري وساهمت في تشكيله. لقد خلق غياب عملية التمدين المرافقة لعملية التحضر وغياب المؤسسات البلدية والقطرية الموجهة إلى هذه العملية وموفرة البنى التحتية لإنجازها، خلق حالة مميزة من التحضر الفيزيائي الذي يعتمد في توفير السكن بالأساس على البناء الذاتي الذي يمكن توفيره على أراضي خاصة، نظرًا إلى أن الأراضي العامة الواسعة خضعت للسيطرة الإسرائيلية وخصصتها لإقامة مستوطنات يهودية أو لمناطق ممنوع البناء بها تسمى مناطق خضراء. سعت السلطات الإسرائيلية من خلال هذين الاستعمالين للأراضي إلى منع خلق تواصل حضري بين الوجود العربي الفلسطيني وإلى منع إمكانية تشكيل قلب عربي، هذا على الرغم من أن عدد السكان الفلسطينيين في منطقة القدس يصل إلى المليون شخص، تتوسطه مدينة القدس التي يصل عدد سكانها إلى ما يزيد على ٢٥٠ ألف نسمة (خمايسي، ٢٠٠٦).

لم يكن الجدار الفاصل المقام منذ سنة ٢٠٠٣ حول القدس (انظر شكل رقم ٢) هو العامل الفيزيائي الوحيد الذي شرذم الامتداد الحضري للقدس وقطعه؛ بل هناك عدة عوامل تتلخص بالنقاط التالية:

- الضبط المكاني المفروض من قبل إسرائيل على الامتداد العمراني الفلسطيني.
- السياسة الديموغرافية والجغرافية التي تسعى إلى بقاء الفلسطينيين أقلية في منطقة القدس. لذلك سعت بلدية القدس والحكومة الإسرائيلية تبني سياسة تخطيط حيزي يعتمد على معادلة ٣٠٪ عربًا فلسطينيين مقابل ٧٠٪ يهودًا إسرائيليين داخل حدود بلدية القدس الموسعة بعد سنة ١٩٦٧.
- إقامة مستوطنات إسرائيلية لزيادة عدد السكان اليهود في القدس ومحيطها، ومن ناحية ثانية ضبط الوجود العربي الفلسطيني وتقطيعه، وخلق رديف استيطاني للقدس الإسرائيلية يغذيها، ويحول دون تشكيل أغلبية عربية في محيط القدس.
- إغلاق مناطق للتطوير الفلسطيني ومصادرة أراضي تستخدم لإقامة مستوطنات أو إبقائها مناطق خضراء أو ربما كاحتياط للتوسع الاستيطاني الحضري الإسرائيلي.

- إعاقة تطوير بنى تحتية بما في ذلك شبكة طرق تساهم في تطوير الامتداد الحضري وتشبيكه بين القدس العربية، والمدن المحيطة مثل رام الله وبيت لحم والقرى المحيطة، فغياب شبكة مواصلات جيدة تعيق عملية تطوير هذه المدن والقرى.
- منع تدخل مؤسسات فلسطينية أو تشكيلها لإدارة هذا الحيز، فضلاً عن تقطيعه إلى مناطق A, B, C بحسب الاتفاقات المرحلية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، كما هو الأمر في سائر مناطق الضفة الغربية.
- ساهم منع نشوء مؤسسات وطنية فلسطينية تدير عملية التحضر وتوجهها، في تشويه عملية التحضر في القدس، وأبقى الإدارة مشرذمة على المستوى المحلي وبين قيادات تقليدية، يفتقر جزء منها إلى القدرة على تلبية احتياجات هذا التطور الحضري.
- خلق تنافس بين المراكز الحضرية التقليدية على فرص محدودة، وهو ما أدى إلى توزيع الفرص وإضعاف تكوين مركز كبير مغذى من قبل أطراف قوية ويشع عليها ويطورها. هذه العلاقة التبادلية بين المركز المديني والأطراف المحيطة مبتورة بسبب إقامة الجدار حاليًا، والإغلاق سابقًا.
- نقل أسواق تجارية على خلفية، أو كردة فعل، للضوابط الإسرائيلية التي تمنع دخول الفلسطينيين إلى القدس، فنجد مراكز تجارية متنقلة ربما مؤقتة نشأت في قلنديا، وعناتا، والرام، والعيزرية، والتي تضعف بدورها المركز الرئيسي المتمثل في البلدة القديمة.
- الضعف الاقتصادي للقرى والبلدات القمرية المحيطة بالقدس شكل عامل إضافي لإضعاف مركزية القدس. وخصوصًا أن هذا الضعف هو نتاج لمحدودية الفرص وانتماء المجتمع الفلسطيني إلى مجمل الدول النامية.
- إقامة الحواجز العسكرية الثابتة والطيارة التي تحول دون دخول فلسطينيين إلى محيط القدس، والتي تستخدم كأداة باسم توفير الأمن الإسرائيلي وحفظه لحصر نمو التنمية الفلسطينية وتحديده.

منذ سنة ١٩٩٣ تشكلت علاقة جديدة بين القدس والبلدات المحيطة التي كانت قرى، مثل: الرام التي كان عدد سكانها لا يتجاوز ٨٠٠ نسمة سنة ١٩٦١ ارتفع إلى نحو ٤٥ ألف نسمة سنة ٢٠٠٠؛ وبير نبالا التي ارتفع عدد سكانها من ٨٥٠ نسمة سنة ١٩٦١ إلى نحو ٥٠٠٠ نسمة سنة ٢٠٠٠ (انظر خريطة رقم ٣ التي توضح زيادة السكان والمنطقة المبنية في القرى الفلسطينية في محيط القدس). رافقت هذه الزيادة في عدد السكان عملية توطن فعاليات اقتصادية، وأصبحت الرام، وبير نبالا، والعيزرية، والزعيم وعناتا مراكز تجارية ثانوية محيطة بحدود القدس، التي شملت البلدة القديمة، شارع صلاح الدين وشارع سلمان القانوني. شكلت هذه المنطقة المركز الاقتصادي الإداري (C,B,D) في القدس الشرقية. وقد أضعف هذا المركز انتقال التجارة وتشرذمها في مراكز «القرى» التي أصبحت «أحياء» داخل حدود القدس مثل بيت حنينا، شعفاط، صور باهر، العيسوية، ولكنها استمرت تسلك وكأنها قرية داخل مدينة؛ أي أن عملية التحضر فيها واكبها بطء عملية المدينة. ولكن التحول المركزي في محيط القدس كان بتحول المدينة التوأم رام الله-البيرة إلى المركز - القلب السياسي وخصوصًا بعد إقامة السلطة الفلسطينية وتوطن الرئيس الراحل ياسر عرفات في المقاطعة برام الله بصورة مؤقتة. مع أن ذلك المطلب الفلسطيني الرسمي والشعبي استمر في المطالبة بالقدس، والمقصود هي البلدة القديمة ومحيطها بأن تكون عاصمة الدولة الفلسطينية وكان المطلوب أن تتوطن الرئاسة الفلسطينية ومؤسسات الحكم فيها، إلا أن ما حدث عمليًا هو توطنها في رام الله، نظرًا إلى الرفض الإسرائيلي وتأجيل النقاش في مستقبل القدس لمرحلة تكون بها محادثات على حل دائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين. تباطأت خلال هذه المرحلة الانتقالية عملية التحضر والمدينة في القدس. في المقابل قامت السلطات الإسرائيلية بإحكام الإغلاق على القدس بواسطة حواجز ثابتة وخصوصًا خلال انتفاضة الأقصى سنة ٢٠٠٠ وبعدها. جهز هذا الإغلاق الواقع إلى فصل القدس العربية عن محيطها ورديفها ومغذيها من القرى والمدن الفلسطينية، وذلك بواسطة إقامة جدار فاصل يفصل الفلسطينيين بعضًا عن بعض مثل الحالة في الرام، الضاحية (Brook,et.al. 2005). سبق أن حددت حدود القدس الإدارية سنة ١٩٦٧ وفصلت الفلسطينيين، فجزء منهم أصبحوا سكانًا مقيمين في القدس يحملون بطاقة الهوية الإسرائيلية وآخرون مجاورون لهم لا يحملون هذه الهوية. هذا الواقع الذي نشأ من خلال تعريف مكانة قانونية وإدارية ثنائية للسكان الفلسطينيين والمفروضة من قبل الإسرائيليين شكلت أرضية مناسبة لإقامة جدار فيزيائي فاصل، وليس فقط جدار في تفريق المكانة القانونية. هذه الازدواجية في المكانة القانونية كان لها أثر في اعتبارات الفلسطينيين لاختيار مكان سكنهم.

فمن حملوا بطاقة الهوية الإسرائيلية سكنوا داخل حدود القدس ومن لم يحملوها سكنوا خارجها في البلدات المحيطة، وساهموا كثيرًا في الانتفاخ الحضري لهذه البلدات كما أشرنا، لكن عملوا في داخل إسرائيل أو القدس عندما كانت إسرائيل تسمح بذلك. لكن جراء المنع والإغلاق الإسرائيليين وخصوصًا بعد سنة ٢٠٠٠، تحولت أنظار الفلسطينيين إلى التوطن في رام الله ومحيطها لأنها أصبحت المركز.

تعزيز مكانة حاضرة رام الله – البيرة في المحيط الحضري المقدسي

تعززت مكانة رام الله-البيرة (فيما يلي حاضرة رام الله) بعد أن تباطأ دور القدس كمركز حضري، وتحولت إلى عاصمة مرغوبة، مطلوبة ولكنها مهشمة حضريًا. وبدأ نجم حاضرة رام الله ينطلق في بداية الثمانينيات، وخصوصًا بعد انتخاب رؤساء بلديات لم يعملوا فقط على المستوى البلدي بل على المستوى القطري، وكانوا جزءًا من قيادة وطنية مقاومة للاحتلال وهو ما دفع سلطات الاحتلال إلى إقصائهم وإقالتهم من مناصبهم. ولكن تميزت رام الله البيرة جغرافيًا بتوسطها منطقة الضفة الغربية وقربها من القدس؛ أما ديموغرافيًا، فتميزت بتنوع سكانها من حيث الانتماء الاجتماعي والطائفي، وهو ما دفع نحو إسراع عملية تحضرهما واستقطابهما لهجرة إيجابية. أصبحت هاتان المدينتان القلب الفلسطيني، وذلك بعد أن كانتا بلدتين صغيرتين محيدتين عن النظام الحضري الفلسطيني قبل ١٩٤٨ وبعدها. إن هذا التعزيز نتاج مباشر للضبط الإسرائيلي على القدس بالإضافة إلى عوامل أخرى، فحاضرة رام الله التي تشمل اليوم ثلاث مدن، وهي رام الله والبيرة وبيتونيا تمتد على مساحة نحو ٤٥ ألف دونم بالإضافة إلى نحو ٧٥ قرية في محافظة رام الله التي يعيش فيها حاليًا (٢٠٠٦) نحو ٣٠٠ ألف شخص، حيث يتواصل عمران جزء من هذه القرى بصورة مباشرة مع رام الله البيرة، مثل سردة، أبو قش، وبير زيت، كفر عقب، رفات وبيتين، حيث أصبحت هذه القرى جزءًا من الامتداد الحضري لحاضرة رام الله، التي تشكل كما أشرنا سابقًا جزءًا من المحيط الحضري المقدسي. لقد ساهم تواصُل حاضرة رام الله مع حاضرة القدس في سبيل دفع المؤسسات إلى التوطن فيها كبديل عن القدس. ثم إن جامعة بير زيت ومؤسسات ثقافية أخرى ساهمت في تعزيز مكانة رام الله، بالإضافة إلى أن طبيعة المجتمع في حاضرة رام الله المُشَكل معظمه من مهاجرين من مناطق الضفة الغربية، ومن لاجئين توطنوا في مخيمات اللاجئين الموجودة في البيرة مثل الأمعري أو محيطها مثل الجلزون، وانتقلوا للسكن في رام الله البيرة بعد أن تحسنت حالهم، هذا ناهيك عن تميز رام الله كمصيف وهو ما استقطب زوارًا وسياحًا من العالم العربي حتى قبل سنة ١٩٦٧، وقد ساهم وجود مؤسسات مسيحية فيها في خلق المجتمع الفسيفسائي داخلها. ثم كان لخروج أبناء رام الله البيرة للعمل في الخارج، ثم استثمار أموالهم في حاضرة رام الله، كان له دور في خلق مناخ استثمار فيها بما في ذلك تفعيل سوق الأراضي والعقارات. كانت هذه المسببات أرضية مناسبة لاختيار رام الله لتكون المركز والقلب المؤقت للمؤسسات الحكومية الفلسطينية. ويصف موقع الإنترنت لبلدية رام الله-البيرة حالة الحاضرة، كالتالي:

«حتى نهاية القرن الماضي اعتمد أهل البيرة ورام الله في معيشتهم على الزراعة، إلى أن بدأت أولى موجات الاغتراب، وخصوصًا إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، واليوم هناك ما يزيد على عشرين ألف مواطن من رام الله والبيرة يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية ويمثل هؤلاء مصدراً أساسياً لدخل البلد. في الأعوام الأخيرة تحولت المدينتان إلى مركز مالي وإداري وثقافي مهم في فلسطين، حيث يوجد فيهما مراكز رئيسية لعشرات البنوك وشركات التأمين، ومقرات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ، والمحافظ وعدد كبير من الوزارات والدوائر الحكومية الفلسطينية .

هذا بالإضافة إلى عدد من مؤسسات التعليم العالي مثل كلية التمريض التابعة لجامعة القدس، وفرع جامعة القدس المفتوحة، ومعاهد المعلمين التابعة للأونروا والحكومة ومئات المؤسسات غير الحكومية، وانتشرت في المدينة أيضًا الصناعات اليدوية التي تعد وليدة النشاط السياحي، مثل صناعة التحف الشرقية والخشبية، والمطرزات الفلكلورية ولفائف التبغ وقد أثرت السياحة في تنشيط حركة التجارة وازدهارها في رام الله ودفعت بإنشاء الفنادق والمطاعم ولا سيما معارض التحف والمطرزات، ثم ساهمت عودة المغتربين في تنشيط هذا القطاع المهم سواء بتواجدهم، وخصوصًا في إجازة الصيف، أو برؤوس أموالهم التي استثمروها في هذا النشاط، إذ يوجد بهما نحو ٢٧ مطعماً، و٧ مسابح، و١٨ مكتب سياحة وسفر، و١٠ فنادق».

هذا القلب بدا يتسع عمرانيا، يستقطب هجرة ايجابية وتتوطن به المؤسسات الحكومية والممثليات

الدولية بما في ذلك المؤسسات التجارية والبنوك وسلطة النقد الفلسطينية. خلال الفترة بين عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٤ تضاعف عدد المنتسبين للغرفة التجارية رام الله-البيرة من ٢٣٣ إلى ٤٨٠ عضوا، مما يؤكد ارتفاع في حجم الاستثمار في الحاضرة وفتح مؤسسات تجارية بها. وارتفع مساحة المباني الحائزة على رخصة من بلدية البيرة من ٦٩٧٤٧ متر مربع عام ٢٠٠١ إلى ٨٦٨٣٤ متر مربع عام ٢٠٠٣. وفي الشكل التالي (٥) نبين الارتفاع في حركة البناء في رام الله حسب الاستعمال. هكذا أصبحت رام الله البيرة منذ سنة ١٩٩٣

مركزا وحدثت بها ورشة بناء مميزة بينما القرى والبلدات المحيطة بالقدس انخفض بها حجم البناء، وأما في القدس فتقلص البناء إلى الحاجة لتوفير احتياجات الازدياد الطبيعي أو توفير حلول سكنية إلى العائدين إلى القدس بعد إقامة الجدار أو نتيجة لسياسة إلغاء الهويات وذلك خوفا على إقامتهم في القدس. مقابل الضائقة السكنية في القدس (خمايسي، ٢٠٠٦)، تشكلت طفرة بناء في رام الله بما في ذلك بناء مباني شقق تستقطب مهاجرين من نواحي الضفة الغربية للعمل بها بما في ذلك من القدس. فمثلا بين سنة ٢٠٠١ إلى سنة ٢٠٠٣ ازداد عدد عمارات الشقق السكنية من ١١٥ بناية إلى ١٤٩ بناية سكنية في رام الله.

إقامة الجدار وتحديد موقع المعابر في قلنديا، الزعيم، عناتا، بيت لحم ضبطت عملية الدخول إلى مدينة القدس من ناحية ولكنها حولت المراكز الثانوية إلى البلدات المحيطة مثل الرام، العيزرية، عناتا، كفر عقب وقلنديا هذه المراكز الثانوية أصبحت مرتبطة برام الله وليس بالقدس.

العلاقة المشوهة في المحيط الحضري بين القدس ورديفها

متابعة عملية التحضر في القدس تشير إلى أنها خلّفت علاقة مشوهة غير واضحة وظائفيًا وعمليًا بين القدس والمراكز الثانوية التي نشأت حولها في العقدين الأخيرين، وخصوصًا بعد إغلاق القدس أمام الفلسطينيين. صحيح أن النظرة والتعامل مع القدس نظريا كمركز وان مكانتها الروحية والجيو سياسية ما زالت كمدينة رئيسة، لكن حدود القدس تجاوزت الحدود الإدارية كما حُددت خلال الفترة الأردنية أو الإسرائيلية. وحاليًا هناك أحياء كثيرة كانت وما زالت ذات انتماء وهوية قروية، لكنها موجودة ضمن حدود القدس، وبلدات أصبحت بلدات قمرية تحولت إلى مراكز ثانوية بعد انتفاخها الحضري والديموغرافي، ومراكز حضرية صغيرة أصبحت مراكز حضرية رئيسة كما هو الحاصل في حاضرة رام الله. هناك عدة عوامل شكلت حالة القدس، حيث حدودها الوظائفية والرمزية تعبر عن حدودها الإدارية أسوة بمدن كثيرة في العالم (Hartshorn, 1992). والسؤال الذي يُطرح ما هي العوامل التي أثرت في تشكيل علاقة مشوهة بين القدس ورديفها، بحيث أدى إلى تشويه في التطور الحضري للقدس مكانيًا، ووظائفيًا، حتى أصبحت القدس بدل أن تكون المركز الوظائفي، تابعةً لمركز منافس لها؟ فيما يلي نلخص ونعرض بإيجاز أهم هذه العوامل:

- السياسة الإسرائيلية - تسعى السياسة الإسرائيلية إلى بسط هيمنتها وسيطرتها على القدس وتحويلها إلى عاصمة ليس فقط لدولة إسرائيل بل للشعب اليهودي. كما أعلن عن ذلك رئيس الوزراء السابق ارئيل شارون. جرى تحقيق هدف تحويل القدس إلى عاصمة ومركز الدولة العبرية من خلال استراتيجيات مختلفة: أولا، تحويل القدس من حالة حدودية لدولة إسرائيل بعد التقسيم سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٦٧ إلى حالة المركزية. حُققت هذه الإستراتيجية بواسطة زيادة الضخ الديموغرافي اليهودي إلى القدس، وإقامة المستوطنات وتوسيعها في المدينة وحولها على شكل دوائر مرتبطة بها بشبكة طرق ومعتمدة على القدس وظائفيًا، حيث خلقت هذه المستوطنات علاقة مزدوجة بين القدس ومحيطها. ففي الحيز الجغرافي نفسه نشأت شبكتان من الاستيطان واحدة إسرائيلية يهودية والثانية عربية فلسطينية؛ غذّى الاستيطان اليهودي وظائفيًا القدس الغربية؛ أما البلدات الفلسطينية فقد نافست القدس الشرقية/العربية. ثم حازت المستوطنات اليهودية على دعم حكومي موجه ومنظم، في حين عانت البلدات الفلسطينية جراء سياسة حصار حيزي وتطورت بشكل عشوائي وبدون موارد مالية مركزية؛ ثانيًا، تمثلت الإستراتيجية الثانية في تقليل مركزية القدس وارتباط الفلسطينيين بالنسبة إلى القدس، حيث أُنجزت هذه الإستراتيجية من خلال حرمان الفلسطينيين من الحق في المدينة (Khamaisi, 2007)، وإلغاء المؤسسات التي تدير شؤون الفلسطينيين، وتخطيط مشرذم للأحياء

الفلسطينية وتحويل بلدات قروية إلى أحياء داخل حدود القدس بعد الضم ١٩٦٧، ولاحقًا إقامة حواجز عسكرية وأمنية تحولت إلى جدار فيزيائي قطع التواصل بين القدس ورديفها. وهو ما هذا القطع أحاد التواصل والتكامل الوظائفي عن المركز التقليدي القدس العربية إلى مراكز ثانوية وحديثًا رام الله؛ أما الإستراتيجية الثالثة، فهي خلق تبعية وارتباط بين القدس العربية التي أصبحت مكونة من أحياء مشرذمة غير متواصلة وغير متكاملة وظائفيا ومؤسساتيا مع القدس الغربية التي تسعى هذه الإستراتيجية إلى تحويلها إلى قلب ثانوي وربطها مع القلب الاقتصادي في منطقة تل أبيب (Gonen, 2007; Hasson, 2007).

- الازدياد الديموغرافي - لقد ازداد عدد سكان منطقة القدس، التي تشمل الجزء المستوطن من محافظة بيت لحم ومحافظة القدس ومحافظة رام الله بحسب التعريف الفلسطيني من ٤٠٠ ألف نسمة سنة ١٩٦٦ (الدباغ، ١٩٨٨: ١٢) إلى نحو مليون نسمة سنة ٢٠٠٦. هذا الازدياد الديموغرافي واكبه ازدياد ديموغرافي إسرائيلي وصل سنة ٢٠٠٦ إلى نحو نصف مليون نسمة؛ أي أن ميتروبولين القدس حاليًا يشمل نحو ما يزيد على ١,٥ مليون نسمة مشرذم إثنيا وقوميًا، وضعيف اقتصاديًا.
- التركيبة المجتمعية - لا شك في أن عدد السكان في ميتروبولين القدس المبتور والمشرذم يشكل طاقة كامنة لتحويله إلى مركز. ولكن هؤلاء السكان مقسمين اجتماعيا على أساس قومي إسرائيلي/فلسطيني. إذ يوجد داخل الإسرائيليين تقسيم على أساس إثني وعلى أساس اقتصادي، إضافة إلى أن وضع القدس الغربية الاقتصادي متردٍ بالمقارنة بمدن إسرائيلية أخرى؛ أما داخل المجتمع الفلسطيني فهناك نسيج فسيفسائي مجتمعي مشكل من مدنيين، قرويين، بدو، لاجئين أصليين، مهاجرين، وهو نسيج ضعيف اقتصاديًا، وتغلب عليه الانتماءات المحلية التقليدية والفصائلية نظرًا إلى غياب الدولة القطرية التي ما زالت في مرحلة التمني لأجل صقله كمجتمع تجمعه أهداف قطرية وتغلب عليه الانتماءات القومية لا المحلية. شكلت هذه التركيبة الاجتماعية مورفولوجيا وايكولوجيا حضرية متنافرة وفي بعض الحالات متناحرة أثرت في حرية الحراك الوظائفي والحيزي للأفراد، والمؤسسات والفعاليات الاقتصادية والإدارية داخل مركبات محيط الميتروبولين المديني.
- الضعف الاقتصادي - تشير معظم المعطيات أن الوضع الاقتصادي لسكان ميتروبولين القدس، وخصوصًا في حاضرة رام الله البيرة وداخل حدود القدس العربية هو أحسن من سائر المناطق الفلسطينية. حيث وصل معدل دخل الفلسطيني سنة ٢٠٠٢ إلى ١٣٦٥ دولار أمريكي في منطقة القدس، مقابل ٩٣٠ دولار في سائر المناطق الفلسطينية، أما معدل دخل الإسرائيلي في منطقة القدس، فقد وصل إلى نحو ١٧ ألف دولار سنة ٢٠٠٤ (Khamaisi, et.al. 2007)، وهو ما خلق فجوة كبيرة في القدرة الشرائية والاستهلاكية وأضعف الاقتصاد القطري والمحلي الفلسطيني. وتشير الدراسات الحضرية إلى أن هناك علاقة طردية وجدلية بين القدرة الاقتصادية للمركز الحضري الميتروبوليني وبين أجزائه وأطرافه، فكلما تعزز الوضع الاقتصادي للأطراف تعزز الوضع الاقتصادي للمركز الميتروبوليني، ولكن هذا الواقع مشوه في واقع القدس حيث إن الأطراف ضعيفة والمركز ضعيف. صحيح أن هناك بعض الأفراد والمواقع التي تتمتع بمكانة اقتصادية عالية، ولكن هذا الواقع يؤكد الضعف الاقتصادي لمنطقة القدس، ويجعلها متخلفة عن المشاركة في الاقتصاد العالمي وتعاني من عطل تنموي. يوجد تفاوت ملحوظ في الوضع الاقتصادي داخل المحيط الحضري المقدسي، حيث الاقتصاد الإسرائيلي الذي يشابه، ويسعى أن يكون جزءًا من اقتصاد الدول المتطورة، بينما الاقتصاد الفلسطيني الذي يشابه، ولا يستطيع أن يخرج من دائرة اقتصاد الدول النامية. كان لهذا الواقع الاقتصادي أثر في إعاقة استقطاب استثمارات خارجية في منطقة القدس، الأمر الذي جعلها تعتمد على الاستثمار المحلي المحدود.
- المكانة الدينية والثقافية - تتمتع القدس وبيت لحم بصورة خاصة، بمكانة دينية وروحية مميزة، كان من المتوقع أن تكون رافعة اقتصادية خاصة وان هذه المدن تشكل قلبًا ثقافيًا عالميًا؛ ولكن في الواقع أصبحت هذه المكانة الدينية المميزة عبئًا على المدينتين. حيث إن حالة الصراع على السيادة على القدس ومحاولة السياسات الإسرائيلية اغتيال الانتماء الديني والحضاري للقدس من ناحية، والضبط الذي تشكله الهوية والطابع الديني للمدينة، يحول دون توطن فعاليات اقتصادية وثقافية تميل إلى «التحرر» من الدين وتصبح هي جزءًا من الاقتصاد العالمي. لذلك نجد

هذه الفعاليات الثقافية تميل إلى التوطن في مدن لا يوجد بها ضوابط دينية ثقافية. هذا جزء من تفسيرنا لتوطن فعاليات اقتصادية ثقافية في رام الله وليس في القدس أو بيت لحم. من ناحية أخرى هناك تفاوت بين القرى/البلدات الفلسطينية في استقطاب مهاجرين إليها وتوطن فعاليات اقتصادية وثقافية بها. لقد خلق هذا الانغلاق الثقافي والانتماء المحلي تفاوتًا في سرعة التحضر للبلدات والأحياء/القرى الفلسطينية في القدس ومحيطها. فمثلاً المنطقة الشمالية من القدس منفتحة أكثر من المنطقة الجنوبية. لذلك نجد أن سرعة التحضر في البلدات الشمالية مثل الرام، بير نبالا، بيت حنينا أسرع مما جرى في البلدات الجنوبية مثل صور باهر، ام طوبا، السواحرة الغربية. ثم إن حالة الصراع على القدس ساهمت في تعزيز الصراع الثقافي الديني وخلقت تفاوتًا بين محيط القدس الحضري ومحيطات حضرية أخرى، وكذلك خلقت تفاوتًا داخله، حيث نجد حاضرة رام الله تنطلق وتنمو بينما حاضرة بيت لحم تضعف.

- غياب الحكم المركزي - غياب الحكم المركزي الفلسطيني الذي يوجه إعادة تنظيم الحيز الحضري وتوفير الموارد للتنمية الحضرية بما في ذلك توفير شبكة البنى التحتية كان له أثر مباشر في تشكيل الميتروبولين المقدسي المشوه والمبتور. إضافة إلى أن هذا الغياب كان له أثر في تنظيم التخطيط والتطوير الحضري في البلدات التي توفرت بها إدارة حضرية محلية مبادرة قوية مثل بير نبالا، رام الله البيرة، فقد أصبحت هذه البلدات مراكز ثانوية. أما في البلدات التي أديرت بواسطة مخاتير وقيادات تقليدية فنجد أنها نمت بشكل عشوائي ولم تتحول إلى مركز يستقطب جزءًا من التطوير في المنطقة.
- الموقع الجغرافي - لا يغيب عن بالنا أن أحد العوامل لانطلاقة بلدة وتحولها إلى مركز بالإضافة للإدارة المحلية عنصر الموقع والمكان الجغرافي وربطها مع شبكة الطرق القطرية. لذلك نجد أن البلدات التي توطنت على امتداد شبكة الطرق القطرية وخصوصًا طريق القدس رام الله وفي مناطق سهلية أصبحت مراكز نظرًا إلى توطن القطاع الخاص بها والاستفادة من موقعها. ولا بد من الإشارة إلى أن شبكة الطرق الالتفافية التي أقامتها إسرائيل في محيط القدس تجنبت البلدات الفلسطينية، ولذلك استمرت شبكة الطرق التاريخية من الفترة الأردنية وما قبل هي الشريان الذي تنمو عليه المراكز الحضرية الثانوية في محيط القدس. وبهذا، فقد ساهم غياب الحكم المركزي والمحلي الموجه والمنظم في خلق مورفولوجيا حضرية غير منظمة وعشوائية.

التأقلم الحضري في واقع جيو سياسي متغير

تشير المتابعة للتغيرات الجيو سياسية وعلى رأسها الضوابط الإسرائيلية، السياسية والوظائفية، الإدارية، والفيزيائية إلى أن هناك تأقلمًا في المبنى الحضري في محيط القدس، وإلى أن كثيرًا مما يحدث في تشكيل النسيج الحضري مبناه والعلاقات بين البلدات متأثر بهذه الضوابط والقرارات. لا أريد أن أدخل في التفاصيل بل أذكر نموذجين: الأول متعلق بسعر الأراضي والسكن، والآخر متعلق بموقع المراكز التجارية المتنقلة (Garb, 2004). ساهم إغلاق القدس أمام الهجرة إليها وتوطن الفعاليات الاقتصادية الفلسطينية بها، في زيادة الطلب على السكن في الرام، بير نبالا، كفر عقب، رام الله، البيرة، وهو ما أدى إلى زيادة الطلب على الشقق السكنية، ونظرًا إلى وقوع هذه المناطق ضمن الصلاحية الإدارية الفلسطينية (منطقة أ و ب)، فإن المبادرات الخاصة لإقامة مباني سكنية متعددة الطوابق والشقق ترتفع لأكثر من عشرة طوابق نجدها بشكل ملحوظ في هذه المواقع، ثم نجد هذه المباني في منطقة بيت لحم، الزعيم، العيزرية وأبو ديس المحاذية لحدود القدس، بينما نجد داخل حدود القدس أن كثيرًا من مباني الشقق المقامة في بيت حنينا أقيمت دون ترخيص نظرًا إلى الضبط المكاني والتخطيطي الإسرائيلي. ثم إن الأسواق المؤقتة تنتقل إلى مواقع محاذية للحواجز وعلى معابر الجدار، تعبرهذه الأسواق المتنقلة عن حالة عدم الاستقرار التي يعيشها المحيط الحضري للقدس. ثم إن تحويل منطقة كفر عقب بين قلنديا وحدود البيرة إلى خارج الجدار الفاصل، رغم أنها ما زالت رسميا داخل حدود القدس، إلا إنها أصبحت مطلبًا للمستثمرين حيث يقومون ببناء وحدات سكنية، وتقام بها مراكز تجارية خارج حدود رام الله وخارج حدود القدس بحسب الجدار. مقابل حراك التأقلم الحيزي هذا، فإن المراكز التقليدية ما زالت تعمل ولكنها ضعيفة باستثناء رام الله التي أصبحت مركزًا قطريًا.

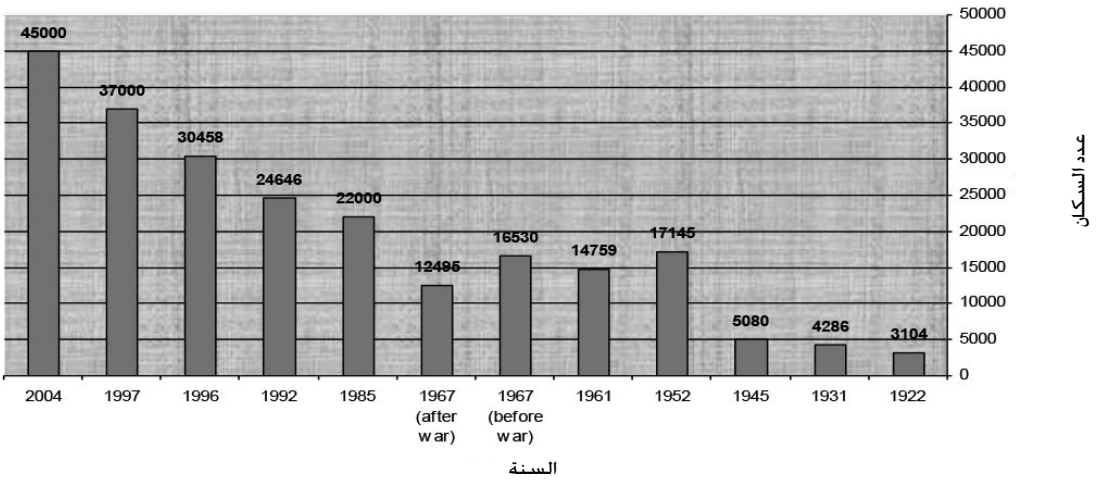

شكل رقم ٢: زيادة عدد السكان في مدينة رام الله بين ١٩٢٢-٢٠٠٤

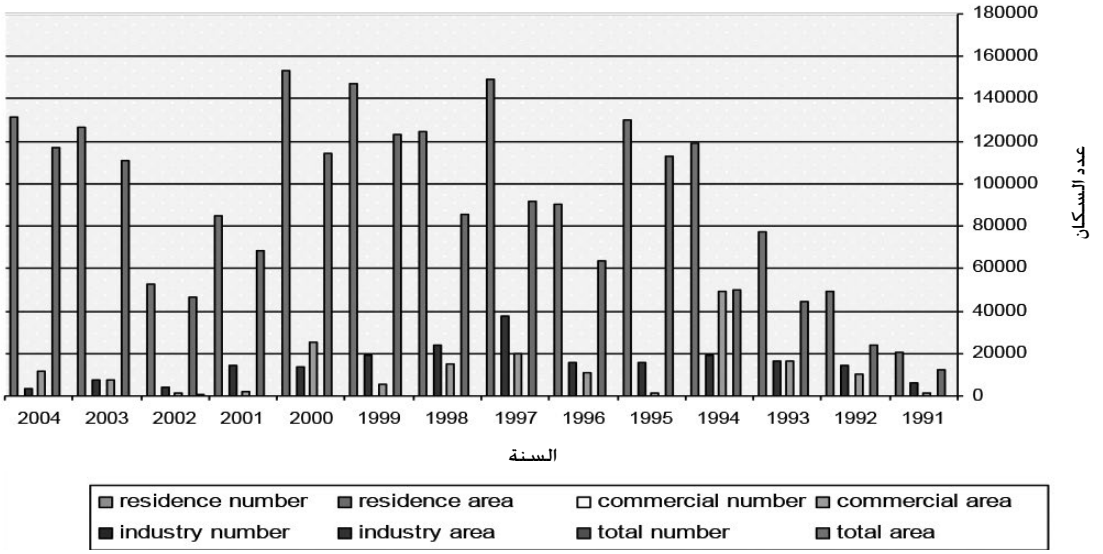

شكل رقم ٣: عدد الرخص والمساحة المرخصة م٢ التي منحتها بلدية رام الله بين عام ١٩٩١ -٢٠٠٤

مركزية رام الله منافسة للقدس

نظرا إلى الوضع الذي تعانيه حاضرة القدس والمعوقات والضوابط الداخلية والخارجية نمت حاضرة رام الله المتحررة من جزء من هذه الضوابط. فإن الرغبة في تشكيل دولة قطرية فلسطينية يجب أن يتكون بها قلب حضري (Khamaisi, 2006). هذا القلب أصبح رام الله المحاذية للقدس وتتمتع بصفات مكانية وموقع بالإضافة إلى نسيج مجتمعي وفرص تنمية تجعلها مؤهلة لاستقطاب فعاليات اقتصادية مرافقة لتمركز السلطة السياسية فيها.

انطلقت رام الله والبيرة كما اشرنا من قريتين صغيرتين تابعتين للقدس. خلال النصف الأخير من القرن العشرين عبرتا مرحلة تمدن سريع. وارتفع عدد السكان فيهما حتى أصبحتا مجمعًا حضريًا يمتد داخل منطقة نفوذ مساحتهما التي تزيد على ٣٧ ألف دونم. ويقع في الدرجة الثانية من نظام الحضري الفلسطيني «Urban System» والذي يقف على رأسه القدس، غزة،

نابلس، الخليل. يصل عدد سكان رام الله المسجلين سنة ٢٠٠٤ إلى نحو ٢٥ ألف نسمة، بينما عدد السكان المقيمين في رام الله بما في ذلك المهاجرين يصل إلى نحو ٤٥ ألف نسمة (انظر شكل رقم ٤)، ومن المتوقع أن يزداد إلى ٩٠ ألف نسمة سنة ٢٠٢٠ (Khamaisi, 2007)؛ أما سكان البيرة المسجلين، فيقدر بنحو ٤٠ ألف نسمة سنة ٢٠٠٤، ويصل عدد المقيمين بما في ذلك المسجلين، إلى نحو ٦٠ ألف نسمة، أي أن حاضرة رام الله والتي تشمل رام الله البيرة وبيتونيا يزداد عدد المقيمين بها حاليا على ١٣٠ ألف نسمة. ومن المتوقع أن يتضاعف حتى سنة ٢٠٢٥ إذا استمر التطور الحالي في حاضرة رام الله.

تتلخص العوامل التي ساهمت في تحويل رام الله البيرة إلى مركز حضري، وربما قلب، بالنقاط التالية:

- السيطرة الإسرائيلية على القدس وضبطها دخول الفلسطينيين، كما وضحنا فيما تقدم من هذه الدراسة.
- موقع رام الله البيرة من القدس جغرافيًا، حيث تقع رام الله على بعد نحو ٢٠ كم من القدس، وعلى امتداد الطريق الرئيسي الذي يربط شمال الضفة بجنوبها.
- التركيز الحضري لعدة بلدات محاذية ساهمت في تشكيل مركز حضري يمتد من كفر عقب جنوبًا حتى بير زيت شمالاً.
- الانفتاح المجتمعي في رام الله والبيرة، الأمر الذي خلق إحساسًا لدى المهاجرين بأنهم ليسوا في غربة. فضلاً عن أن حجم الهجرة الإيجابية خلقت واقع أن السكان الأصليين في رام الله والبيرة أصبحوا أقلية، وعليه، استقطب هذا المجتمع الفسيفسائي المنفتح للمختلف هجرة إليه.
- توفر إدارة محلية قوية نسبيًا سعت إلى تخطيط المدينة منذ الفترة الانتدابية واستمرت بعملية توجيه التطوير خلال الاحتلال الإسرائيلي وفي فترة السلطة الفلسطينية (Khamaisi, 2006).
- توطن السلطة المركزية وانتقالها من خارج فلسطين إلى داخل فلسطين، وكانت رام الله هي المدينة التي اختيرت لأن تكون المركز، نظرًا إلى ما تقدم من الأسباب. هذا التوطن خلق طلبًا كبيرًا على السكن، الأمر الذي زاد في عملية البناء. (انظر شكل ٥) في رام الله.
- توفر سوق أراضي ومجتمع منفتح يستطيع استقطاب مستثمرين إليه.
- رغبة السلطة المركزية إنشاء مركز حضري وتخطيطه، الأمر الذي دفع إلى إعداد مخطط وزارة الحكم المحلي لاحقًا وسابقًا وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية إلى إعداد مخططات وبرامج لتطوير حاضرة رام الله كمركز الدولة الفلسطينية.
- خروج الاحتلال الإسرائيلي من رام الله وعمل المؤسسات الفلسطينية وفق نظام فلسطيني يسمح ويدفع نحو تطوير رام الله.
- نظرًا إلى الواقع المجتمعي والمؤسساتي في رام الله، فإن مقاومة الاحتلال فيها كانت أقل من المدن الأخرى مثل نابلس أو الخليل، وهو ما خلق جوًا من الطمأنينة النسبية لدى المستثمرين للتوطن في رام الله.
- معرفة الدول الغربية ووعيها بأن تطوير دولة لا بد لها من مركز حضري يشكل القلب السياسي. لذلك ساهمت الدول المانحة في تطوير حاضرة رام الله من خلال صرف الموارد المباشرة، وإقامة مؤسسات وتمثيليات لها برام الله، وهو ما خلق حالة من التكدس والتركيز المؤسساتي، وزيارات مندوبي الدول واستقبالهم من قبل القيادات الفلسطينية في رام الله-البيرة.

هذه العوامل مجتمعة حولت حاضرة رام الله إلى مركز حضري يحاذي القدس ويجاورها، لكنه بدأ ينافسها وينافس البلدات المحيطة في رديفها، والتي أصبحت تابعة لرام الله بدل القدس؛ حتى إن رام الله أصبحت مركزًا تشغيليًا وخدماتيًا يقدم إليه كثير من المقدسيين للعمل فيه ويعودون إلى السكن في القدس.

تلخيص واستنتاجات

يمر تكوين الحاضرة والمحيط الحضري بمراحل متعددة، وهناك نماذج سلوكية متعارف عليها تجري داخل المجتمع لتشكل نسيج الحاضرة ومورفولوجيتها. صحيح أن هناك اختلافًا في هذه النماذج فمثلاً هناك النموذج الأمريكي، الأوروبي والآسيوي وحتى الشرق أوسطي (أبو صبحة، ٢٠٠٣). ولكن مقارنة هذه النماذج بنموذج المحيط الحضري وحاضرة القدس تُظهر أن حالة القدس نشأت وتطورت في واقع مميز: وقوع القدس في قلب وحدة جيو سياسية تشكلت كجزء من تقسيم الدولة العثمانية في المرحلة الكولونيالية،

حيث حددت حدود فلسطين وأعلن الانتداب البريطاني على فلسطين، و أصبحت القدس عاصمة هذا الانتداب، ولكن لم تستمر هذه الحالة التي صاحبت عملية تحضر طبيعية حتى تم تقسيم القدس إلى جزئين كما هو حال تقسيم فلسطين، خلق هذا التقسيم المفروض حالة من التطور غير الطبيعي للمحيط الحضري المقدسي وأدى إلى خلق محيط حضري مشلول، متصارع عليه، فيه تنافس على موارد محدودة، ولا يوجد فيه تدرج واضح في المنظومة الحضرية، يدار بصورة ثنائية ومقسم إلى وحدات قومية/إثنية وحضرية لا يوجد تكامل وتواصل فيما بينها.

نتيجة لهذا الواقع، نجد أن عملية التحضر في القدس مواكبة لعملية حضرية أخرى مثل تحضر القرى وتحويلها إلى أحياء داخل المدينة بشكل حضري. حيث التوزيع والبرجزة بمواكبة مع عملية التحضر، وتنشأ المدن القمرية الفلسطينية كردة فعل لمنع دخول الفلسطينيين وحرمانهم من حقهم في المدينة، الأمر الذي يؤدي إلى توطنهم على أطرافها خارج حدودها وهو ما يخلق حالة انفتاح حصري لبعض البلدات القمرية التي تحولت لاحقا إلى مراكز ثانوية خلال عملية تطور القدس غير الطبيعية العشوائية، والتي تجري في حالة رد فعل بالأساس للسياسات الإسرائيلية الحيزية.

أصبحت المكانة الطبيعية لمدينة القدس كمركز حضري وقلب جيو سياسي للدولة الفلسطينية مطلبًا، ولكن ما يجري في الواقع أن هذا المركز تشاطرته حاضرة رام الله وحاضرة غزة. واكتسبت رام الله المركزية لوقوعها في ظل القدس. لا شك في أن لحاضرة رام الله أفضليات نسبية، ولكن هذه الأفضليات برزت كنتيجة متوقعة لإضعاف أو حتى إغلاق القدس أمام الفلسطينيين من قبل إسرائيل، بالإضافة إلى ذلك فإن المراكز القروية والبلدية المحيطة بالقدس تشكل رديفًا تابعًا مضعِفًا للقدس وليس مقويًا لها لأنه لا يشمل موارد قوية تغذي القدس.

لا أدعي أن ما يحدث في مورفولوجيا محيط القدس من تشرذم وتقطيع لا يمكن أن يعدل أو أنه غير قابل للعودة؛ بل أؤكد أن سياسة تنموية حضرية مختلفة يمكن أن تعيد مركزية القدس كقلب الدولة الفلسطينية، وهذا لا يكون على حساب حاضرة رام الله، بل تصبح حاضرة رام الله مركزًا ثانويًا في المحيط للمحيط الحضري المقدسي ويساهم في تطوير قلب القدس. لكي تحقق تحويل القدس لتكون مركز الدولة الفلسطينية وقلبها، لا بد من إعداد مخطط يعتمد المصالح الفلسطينية في القدس، بحيث يشكل هذا المخطط أساسًا لإعادة تنظيم الحيز الذي يشمل مدينة القدس ومحيطها من البلدات والمراكز الثانوية بما في ذلك حاضرة رام الله وحاضرة بيت لحم. مما لا شك فيه أن الجدار الفاصل يشكل عائقًا أمام إعادة التنظيم الحيزي للمورفولوجيا الحضرية، ولكن هذا الجدار يمكن إزالته إذا ما أزيلت أسوار الكراهية والعداء وتوفير الحق الفلسطيني في القدس.

من الجدير بالذكر أن سياسات التخطيط الحيزية الإسرائيلية طرحت تطوير المحيط الحضري كإستراتيجية تنموية لأجل استقطاب موارد وتركيزها في هذه المحيطات الحضرية، ومن المتوقع أن تشكل هذه المحيطات الحضرية حلقة تواصل مع الاقتصاد العالمي، وأن القدس الغربية طرحت كجزء من المحيط الحضري المركزي يشمل تل أبيب والقدس، وأن ما نعرضه أن يكون المحيط الحضري المقدسي الفلسطيني يمتد من بيت لحم جنوبًا حتى بير زيت شمالاً، ويمكن أن يكون تعاون بين هذين المحيطين الحضريين ويزداد ارتباطهم بالاقتصاد العالمي، وبذلك تزداد فرص التنمية، وهو ما يساهم في الاستقرار السياسي.

حاليًا، تحولت حاضرة القدس تحولت إلى محيط حضري به مراكز ثانوية، هذا الواقع الذي نشأ نتيجة طبيعية لحالة التطور العشوائي للمدن والقرى الفلسطينية في محيط القدس، ولأجل تقوية القدس وتعزيزها لا بد من تطوير مفهوم أن الواقع الذي نشأ يمكن تحويله من حالة عبء إلى رافعة تقوي القدس (Gonen, 2007). يوجه هذا المفهوم عملية تخطيط تعيد صوغ المحيط الحضري وتنظيمه من خلال تعزيز المراكز الحضرية بالاعتماد على الأفضليات النسبية والتنافسية لكل واحد من هذه الحاضرات الثانوية في المحيط الحضري. ولا يمكن النظر إلى تطور مركزية رام الله على أنه على حساب القدس، بل ينظر إليه كجزء من القدس ومغذٍ لها في حالة وضع ترتيب جيو سياسي يمكن حرية الحركة والتوطن للفلسطينيين في القدس بما في ذلك توطن الاستثمارات في القدس وتشبيكها مع الاقتصاد العالمي والإقليمي والقطري الفلسطيني. ولا بد من الإشارة إلى وجود مساحات كبيرة قابلة للتطوير الجديد داخل المحيط الحضري، ويمكن إقامة مراكز حضرية إضافية بها بالإضافة إلى توسع المراكز القائمة. ثم إن عملية التطور الطبيعي تنشأ من خلال إعادة بناء وتطوير المراكز الحالية، بما في ذلك تطوير مركزي باتجاه شمال غرب القدس كجزء من إستراتيجية تعزيز المحيط الحضري المقدسي.

الهوامش

١ نعني بمحيط حضري: منطقة جغرافية بمعظمها تَحَضُّر، تشمل عددًا كبيرًا من البلدان المدينية والقروية، والتي تشكل وحدة وظائفية متكاملة ومغذية لنفسها؛ يشمل المحيط الحضري أيضًا مناطق مفتوحة ملحوظة. ويمكن أن يكون مُطَور حول مركز واحد، أو ربما أكثر؛ وهو توسيع لمصطلح «ميتروبولين-حاضرة»، ويشمل ربما أكثر من ميتروبولين (Shachar, 1997).

المراجع

أبو صبحة، ك. ع. (١٩٩٥)، الاتجاهات الحديثة لتطور النظام الحضري في الأردن، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية، مجلد ٢٢أ، عدد ٥.

أبو صبحة، ك. ع. (٢٠٠٣)، جغرافية المدن، دار وائل للنشر، عمان.

الدباغ، م. م. (١٩٨٣)، بلادنا فلسطين، الجزء الثامن القسم الثاني، دار الشفق، كفر قرع.

جمال، ح. (١٩٧٧)، جغرافية المدن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة.

حيدر، ف. ع. (١٩٩٤)، تخطيط المدن والقرى، مركز الدلتا للطباعة، الاسكندريه.

خمايسي، ر. (٢٠٠٦)، الصراع على المسكن، مركز التعاون والسلام الدولي، القدس.

وليد، م. (١٩٩٧)، القدس: سكان وعمران، مركز القدس للاعلام والاتصال، القدس.

Amirahmadi, H. and El-Shakhs, S. S., (eds.) (1993), Urban Development in the Muslim World, Rutgers, New Jersey.

Buck, N., Gorden,I., Harding, A., & Turok, I., (eds.)(2005), Changing Cities, Rethinking Urban Competitiveness, Cohesion and Governance. Palgrave Macmillan, New York.

Brooks, R., Khamaisi, R., Nasrallah, R. and Abu Ghazaleh, R., (2005), The Wall of Annexation and Expansion: It›s Impact on the Jerusalem Area, IPCC, Jerusalem, 126 pages.

Brotchie, J. et. al. (eds.), (1995), Cities in Competition: Productive and Sustainable Cities for the 21st Century, Longman, Melbourne.

Cohen, H., (2007), The Rise and Fall of Arab Jerusalem, 1967-2007. The Jerusalem Institute for Israel Studies. Jerusalem (in Hebrew).

Gonen, A., (2007), Connected and Strengthened Jerusalem, The Floersheimer Institute for Policy Studies, Jerusalem.

Garb, Y., (2004), The Separation Barrier and Jerusalem's Arab Neighborhoods: Integrate or Separate but Don't Postpone, The Floersheimer Institute for Policy Studies, Jerusalem.

Hartshorn, T. (1992), Interpreting The City: An Urban Geography, John Wiley and Sons: New York.

Hasson, S. (ed.), Jerusalem in the Future: The Challenge of Transition, The Floersheimer Institute for Policy Studies, Jerusalem, Khamaisi, R.(1997), The metropolitan area of Jerusalem: normal or truncated? El Syassa El Falestenia (Palestine Policy), vol. 4, no. 14. pp.32-49 (in Arabic).

Khamaisi, R. (2006), Planning a Palestinian Urban Core: The City of Ramallah, Arab World Geographer, Vol.9, no.4, pp. 242-261.

Khamaisi, R. et. al., (2007), Jerusalem on the Map 3, IPCC, Jerusalem, 80 pages.

Khamaisi, R. (2007), In The Shadow of the Separation Wall: Impeding the Right to the City and Shaping the Palestinian Spatial Environment in Jerusalem/AlQuds, in: Hasson, S. (ed.), Jerusalem in the Future: The Challenge of Transition, The Floersheimer Institute for Policy Studies, Jerusalem, pp. 63-89.

Salet, W., Thornley, A. and Kreukels, A., (eds.)(2003), Metropolitan Governance and Spatial Planning, Spon Press, New York.

Shachar, A., (1997), Spatial Policy for Urbanized Region in Israel, Long Range Planning Policies, Municiapl, Economic and Spatial Aspects, Master Plan for Israel 2020, Technion, Haifa, pp.5-41 (in Hebrew).

Turok, I., (2005), Cities Competitation and Competitiveness: Identifying New Connections, in: Buck, N., Gorden,I., Harding, A., & Turok, I., (2005), Changing Cities, Rethinking Urban Competitiveness, Cohesion and Governance. Palgrave Macmillan, New York, pp.25-43.

Van Den Berg, L. et. al., (1982), Urban Europe: A Study of Growth and Decline, Pergamon Press, Oxford.